محاضرة رقم 04 :

الأهداف التعليمية للمحاضرة :

عزيزي الطالب /

بعد الإطلاع على هذه المحاضرة، ستكون مُلما إن شاء الله بالقوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي وهي :

1) **الميزانية**
2) **حساب النتائج**
3) **جدول سيولة الخزينة**
4) **جدول تغير الأموال الخاصة**
5) **الملحق**

مدخل المحاضرة :

سنحاول من خلال هذه المحاضرة التطرق إلى الركيزة الخامسة والأخيرة للنظام المحاسبي المالي، وهي التقارير المالية فكما تعلمون بأن التقارير المالية تنقسم إلى قسمين رئيسيين الداخلية والخارجية، أما التقارير الداخلية فهي التي تقدم إلى مختلف المستويات الإدارية في المؤسسة، أما الخارجية فهي تقدم إلى الأطراف ذات العلاقة أي التي تحتاجها، ونشير بأن إعدادها أي التقارير بشكل عام ليس هدفا في حد ذاته وإنما هي وسيلة لتوصيل معلومات تفيد في اتخاذ القرارات الاقتصادية عن طريق المفاضلة بين الاستخدامات البديلة المتاحة لاستخدام الموارد الاقتصادية النادرة. إلا أن العديد من النصوص القانونية خاصة منها القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والذي يحدد في الباب الثاني عرض الكشوف المالية تطرقت فقط إلى التقارير الخارجية ونخص بالذكر القوائم المالية Les états financiers ؛ وبالتالي سنركز على القوائم أو الكشوف المالية دون التطرق إلى التقارير الخارجية الأخرى بالرغم من أهميتها كتقارير

مجلس الإدارة وتقارير مُدققي الحسابات وهذا بإعتبار القوائم المالية المنتج النهائي للمحاسبة فهي أهم وأول مصدر للمعلومات التي يلجأ إليها متخذو القرارات وخاصة المستثمرون؛ كما أن هذه التقارير أو الكشوفات تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات والإيضاحات المتواجدة بالملحق والمفيدة أيضا لمستخدمي القوائم المالية (داخل أو خارج المؤسسة) في مختلف قراراتهم.

تضمن النظام المحاسبي المالي عدة ترتيبات وإجراءات تخص القوائم المالية والتي جسدها القانون 07-11 في المواد 25 إلى 30 وكذا القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والذي يحدد محتوى الكشوف المالية وعرضها في الباب الثاني منه بحيث يجب توافر مجموعة من الشروط :

- يجب أن تعرض الكشوف المالية بصفة وفية الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، كما يجب أن يُراعى عند إعدادها وتقديمها الإطار التصوري لنظام المحاسبة.
- التوازن بين المنفعة والتكلفة مع مراعاة مبدأالأهمية النسبية*.
- يجب أن يحدد بوضوح كل مكون من مكونات الكشوف المالية ويتم تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة :

(تسمية الشركة – الإسم التجاري – رقم السجل التجاري – طبيعة الكشوف المالية (حسابات فردية أو مجمعة أو مركبة) – تاريخ الإقفال – العملة – عنوان مقر الشركة – الشكل القانوني – مكان النشاط والبلد – الأنشطة الرئيسية – متوسط عدد العمال خلال الفترة).

- يجب أن تعكس هذه الكشوف مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطه.
- تُضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه أربعة (4) أشهر من تاريخ قفل السنة المالية المحاسبية كما يتم إصدارها خلال مدة أقصاها ستة (6) أشهر التي تلي تاريخ إقفال السنة المالية. ويجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي قد ينشرها الكيان.
- تُعرض الكشوف المالية لزوما بالعملة الوطنية (الدينار الجزائري) ويمكن القيام بجبر المبالغ إلى ألف وحدة كيلو دينارKDA.
- يجب أن توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.

*أي التوازن بين المنافع الموفرة لمستخدمي القوائم المالية من خلال الإفصاح المفصل والتكاليف المحتملة في إعداد القوائم ونشرها.

- يجب أن يتضمن الملحق معلومات ذات صبغة مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي وعددي.
- عندما يصبح من غير الممكن مقارنة أحد الأقسام العددية من أحد الكشوف المالية مع المركز العددي من الكشف المالي للسنة المالية السابقة، بسبب تغيير طرق التقييم أو العرض، يكون من الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة.
- إذا كان من غير الممكن إجراء مقارنة بسبب إختلاف مدة السنة المالية أو لأي سبب آخر، فإن إعادة الترتيب أو التعديلات التي أدخلت على المعلومات العددية للسنة المالية السابقة تكون محل تفسير في الملحق حتى تصبح قابلة للمقارنة.
- مدة السنة المالية المحاسبية اثناعشر (12) شهرا تُغطي السنة المدنية. غير أنه يمكن السماح لكيان معين قفل السنة المالية في تاريخ آخر غير 31 ديسمبر في حالة ارتباط نشاطه بدورة استغلال لا تتماشى مع السنة المدنية. وفي الحالات الاستثنائية التي تكون فيها مدة السنة المالية أقل أو أكثر من 12 شهرا، لاسيما في حالة إنشاء أو وقف الكيان أو في حالة تغيير تاريخ القفل، يجب تحديد المدة المقررة وتبريرها.
- يجب أن تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق القوانين سالفة الذكر، الكشوف المالية سنويا على الأقل. كما يجب أن تتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة :
  - ✓ الميزانية.
  - ✓ حساب النتائج.
  - ✓ جدول سيولة الخزينة.
  - ✓ جدول تغير الأموال الخاصة.
  - ✓ ملحق.

أما فيما يخص شكل القوائم المالية، فقد تضمن النظام المحاسبي المالي في القانون الصادر في الجريدة الرسمية العدد 19 وفي الفصل السابع نماذجا للكشوف المالية واعتبرها نماذج قاعدية يجب تكييفها مع كل كيان قصد توفير معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم (إحداث فصول جديدة أو فصول فرعية، أو حذف فصول غير هامة وغير ملائمة في نظر مستعملي الكشوف المالية)، مع الحفاظ على الحد الأدنى المطلوب من الفصول والمعلومات الدنيا الواردة في النص القانوني.

1) الميزانية :

تعرف الميزانية على أنها صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة في وقت ما. أي أنها تُظهر ذمة المؤسسة Le patrimoine de l'entreprise التي تتمثل في عناصر الأصول وعناصر الخصوم مجتمعة.

كما "تعد الميزانية المكون الرئيسي للقوائم المالية وهي عبارة عن البيان الذي يوضح الأصول والخصوم والأموال الخاصة في نقطة زمنية معينة، وتعكس الميزانية الوضعية المالية للمؤسسة بما يتفق مع المبادئ المحاسبية التي تم إعداد القوائم المالية على أساسها.

ومن خلال التعريفين؛ نستنتج أن الميزانية عبارة عن جدول أو قائمة أكثر أهمية من الكشوف الأخرى، فهي بيان يُظهر في جانبه الأيسر استخدامات أصول المؤسسة وفي جانبها الأيمن مصادر أو خصوم المؤسسة يتم إعداده عادة في نهاية السنة لتبيان الوضعية المالية للمؤسسة.

الميـــــــــــــــــــزانية

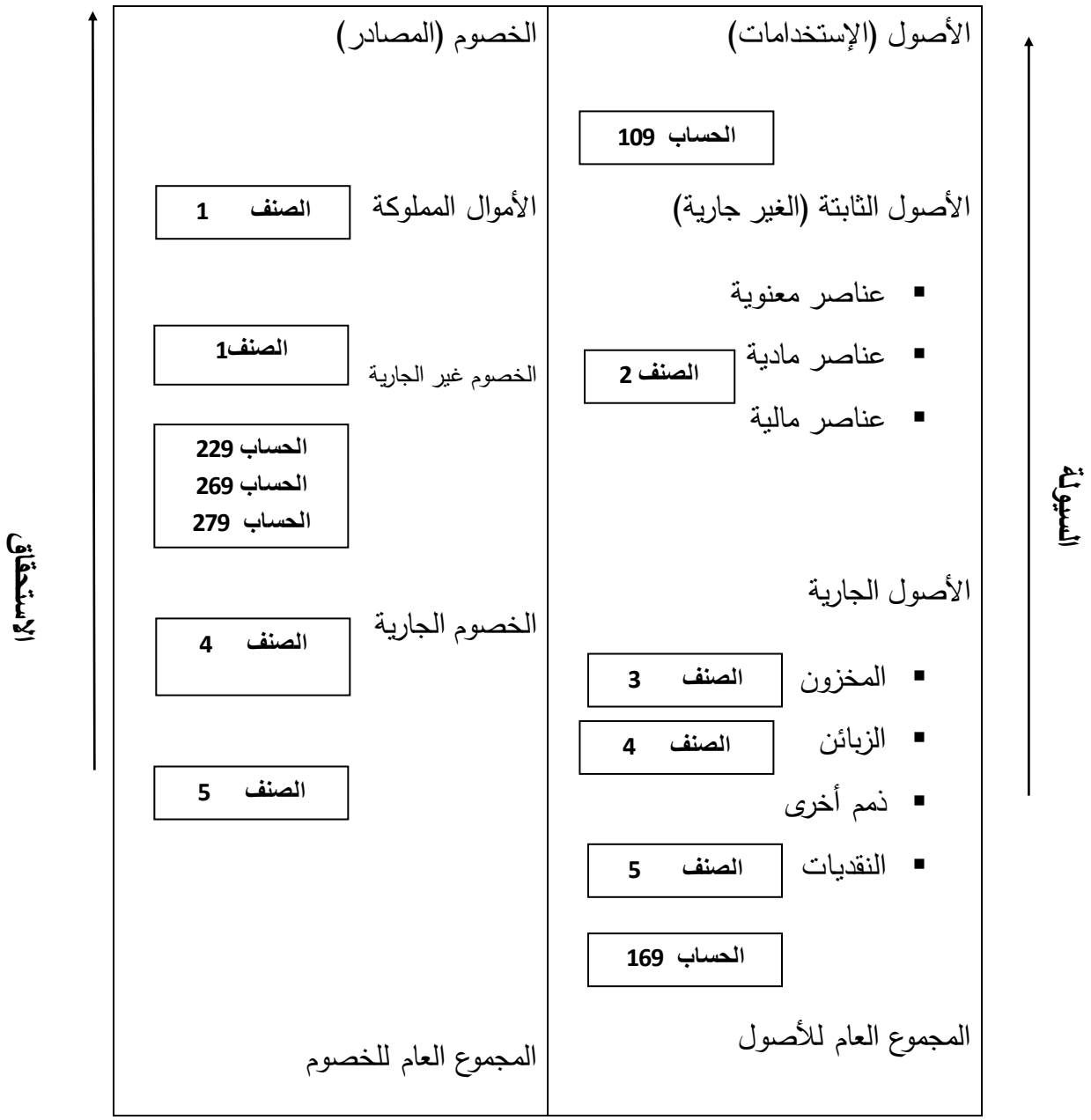

2) حساب النتائج :

تُعرف قائمة حساب النتائج بأنها تقرير لتقييم أداء المؤسسة عن طريق مقابلة الإيرادات بالأعباء المرتبطة بها خلال فترة معينة، فهي تفصح عن نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة خلال فترة معينة.

كما تعرف هذه القائمة بأنها "كشف ملخص الأعباء والإيرادات المنجزة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، حيث لا يتم الأخذ بعين الاعتبار تاريخ تحصيل الإيراد أو تاريخ تسديد الأعباء، ويتم الحصول على النتيجة الصافية بالفرق بين الإيرادات والأعباء.

ومن خلال التعريفين السابقين نستخلص ما يلي : أن حساب النتيجة هو فيلم لنشاطها خلال فترة زمنية معينة عادة تكون السنة المالية وهو وسيلة يتم من خلالها تقييم أداء المؤسسة.

وقد نص القانون على تقديم جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة، مع إمكانية الاعتماد اختياريا على جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة بهدف قياس النسب بين أصناف الأعباء والإنتاج الإجمالي أو المباع.

كما حدد القرار المؤرخ في 2008/07/26 في الفقرة 2.230 المعلومات الدنيا الواجب توافرها في حساب النتائج وهي كالتالي :

- ✓ تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية : الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.
- ✓ منتجات الأنشطة العادية (من حساب 70 إلى حساب 74).
- ✓ المنتوجات المالية والأعباء المالية (حساب 76 وحساب 66).
- ✓ أعباء المستخدمين (حساب 63).
- ✓ الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة (حساب 64).
- ✓ المخصصات للإهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية (حساب 68).
- ✓ المخصصات للإهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية (حساب 68).
- ✓ نتيجة الأنشطة العادية.
- ✓ العناصر غير العادية (حساب 77 وحساب 67).

- ✓ النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- ✓ النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.
- ✓ حصة المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية (حالة حساب النتائج المدمجة).
- ✓ حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية (حالة حساب النتائج المدمجة).

3) جدول سيولة الخزينة :

عُرفت هذه القائمة بأنها هي القائمة التي تُبين المقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة معينة، والتي يتم تصنيفها كتدفقات بناء من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية.

وفي ضوء النظام المحاسبي المالي، يُعد هذا الجدول القائمة الثالثة بعد كل من الميزانية وحساب النتائج حيث أن هذه القائمة تقدم معلومات تمكن من تحديد المركز النقدي للمنشأة في لحضة زمنية معينة هي عادة في نهاية الفترة المالية ومن ثم تفسير أسباب التغير الحادث في رصيد النقد خلال الفترة المالية أي بين الرصيد في بداية الفترة والرصيد في نهايتها. وبذلك تعرض حركة التدفقات النقدية التي تحدث في كل من الأنشطة التشغيلية للمنشأة والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية.

كما يتم إعداد جدول سيولة الخزينة وفق الطريقتين المباشرة والغير مباشرة، فالطريقة المباشرة منصوص على تطبيقها قانونيا وبالتالي فإن المؤسسة تكون مجبرة على إعداد هذا الجدول وفق هاته الصيغة، بينما الطريقة الثانية لا تتم إلا بعد انقضاء السنة المالية والهدف منها إضافة إلى سهولة إعدادها يتمثل في استخراج عديد المؤشرات التي تستخدم في التحليل المالي في المؤسسة.

4) جدول تغير الأموال الخاصة :

يعرف القرار المؤرخ في 2008/07/26 في الفقرة 1.250 قائمة تغير الأموال الخاصة بأنها عبارة عن جدول تحليلي للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

كما حددت نفس الفقرة من القانون السالف ذكره المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول وهي :

- ✓ النتيجة الصافية للسنة المالية.
- ✓ تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.
- ✓ المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- ✓ عمليات الرسملة (زيادة، تخفيض، تسديد،...).
- ✓ توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

5) ملـحق :

يعتبر الملحق جزء لا يتجزأ من القوائم المالية، وهو وثيقة إلزامية تُلحق بالميزانية وحساب النتائج، ويكمن دوره في إعطاء تفسيرات للوصول قدر الإمكان إلى أكثر تمثيلا للأحداث بصدق. ولذلك فمن المهم بالنسبة للمستثمر قراءة هذه الإيضاحات وفهمها جيدا، لأنها تعتبر تفصيلا للوضع المالي للشركة، وغالبا ما تكون هذه الإيضاحات متعلقة بالسياسات المحاسبية أو وصف تفصيلي للأصول الثابتة وأسهم رأس المال والديون طويلة الأجل والإلتزامات العرضية وغيرها من البنود الإجمالية بالقوائم المالية. كما يجب التوضيح في الملحق كُلا من الإتفاقيات المكتوبة ونتائجها التقديرية في نفس الوقت على المؤسسة.

في حين نجد أن النظام المحاسبي المالي وفي ضوء القانون الصادر في الجريدة الرسمية العدد 19 الفقرة 1.260 عرف الملحق بأنه مستند يُوفر التفسيرات الضرورية واللازمة وكل المعلومات المفيدة لمستخدمي القوائم المالية. وحسب نفس القانون يجب أن يتضمن الملحق أربعة عناصر أساسية وكل واحدة منها تتضمن مجموعة من العناصر، كما يُشترط في إدراج أي توضيح توفر عنصر الطابع الملائم للإعلام والأهمية النسبية، والعناصر المكونة للملاحق تتمثل فيما يلي:

- ✓ القواعد والطرق المستعملة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية.
- ✓ معلومات إضافية خاصة بالميزانية، قائمة حساب النتيجة، قائمة تدفقات الخزينة وتغير الأموال الخاصة.
- ✓ المعلومات التي تخص التعاملات التي تتم بين الوحدات والمؤسسة الأم.
- ✓ المعلومات ذات الطابع العام أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة.

ومما سبق نُلاحظ أن الملحق عبارة عن إيضاحات وجداول تُظهر السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المؤسسة وكذلك أسس القياس المستخدمة في إعداد البيانات والقوائم المالية، كما تُقدم معلومات تفصيلية حول النقاط المشار إليها في عمود الملاحظات بالقوائم المالية والتي تتطلب معالجة محاسبية خاصة و/أو تفسيرا لأحداث ذات أهمية نسبية تتطلب الإفصاح عنها لتنوير مستخدمي القوائم المالية وخاصة المستثمرين.

هام للطلبة : المطلوب الإطلاع جيدا على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19 والمؤرخة في 2009/03/25م، من خلال الموقع الآتي : https://www.joradp.dz